

أحكام الأسهم وأنواعها على ضوء قواعد الفقه الإسلامي

دكتور

علي محيي الدين القره داغي
الاستاذ المساعد بقسم الفقه والاصول

يدور هذا البحث حول التعريف بالأسهم وأنواعها، وحكم كل نوع على ضوء قواعد الفقه الإسلامي، حيث تطرق إلى حكم تقسيم رأس مال الشركة، وتقسيم الأسهم باعتبار نشاطها إلى قسمين أساسيين هما أسهم لشركات يكون نشاطها في المحرمات، وأسهم لشركات تقوم على شرع الله، أو أن نشاطها حلال، وقد أجاب البحث عن جملة من التساؤلات حول بيع الأسهم وشرائها، وحول حكم ما إذا كانت الشركة قد تتعامل بالمحرمات، وحول أسهم الامتياز، وأنواع أخرى.

وقد سار البحث على منهج فقهي أصيل سواء أكان في طرحه للمسائل الخاصة، أو مناقشته للأراء الواردة فيه، أو ترجيحه لما يدعمه الدليل.

والله نسأل أن يجعل كل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يعصمنا من الخطأ والزلل في القول والعمل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين .

ويعد:

فقد أولى الإسلام عناية كبرى بالمال من جميع جوانبه، فشجع على الكسب والاستثمار والتداول، وحرّم الاكتناز وحبس الأموال ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾^(١) وسمّى المال بـ(الخير) في آيات كثيرة، بل جعله قياماً للفرد والمجتمع، بحيث لا يقومان ولا ينهضان إلا به حيث يقول الله تعالى ﴿ وَلَا تَوَدُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾^(٢) .

وقد فهم المحققون من علمائنا الأجلاء هذه الدلالات الرائعة فبنوا عليها قواعد وأصولاً في العقود والمعاملات والتصرفات، وقالوا: الأصل فيها الحل والإباحة، بحيث لا تحتاج في حلها إلى دليل خاص، وإنما يكفي بهذا الأصل العام، بينما الحظر فيها يحتاج إلى دليل .

ومن هذا المنطلق أيضاً كان بحثنا للأسهم بجميع أنواعها وتقسيماتها للوصول إلى ما تطمئن إليه النفوس من الأحكام الشرعية الخاصة بها معتمدين في ذلك على النصوص العامة للكتاب والسنة، ثم على أقوال الفقهاء التي يمكن أن تكون سنداً لما نقول، ولم نألُ جهداً في البحث والتنقيب، وذكر الآراء والأدلة والمناقشة والترجيح ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل، ، ،

(١) سورة الحشر الآية ٧ .

(٢) سورة النساء الآية ٥ .

* التعريف بالأسهم لغة واصطلاحاً:

الأسهم هي جمع سهم، وهو لغة له عدة معان منها؟ النصيب، وجمعه: (السهمان) بضم السين، ومنها العود الذي يكون في طرفه نصل يرمى به عن القوس، وجمعه: السهام، ومنها: القدح الذي يقارع به، أو يلعب به في الميسر، ويقال: أسهم بينهم أي أقرع، وسأهمه أي باراه ولاعبه فغلبه، وسأهمه أي قاسمه وأخذ سهمها، أي نصيباً، جاء في المعجم الوسيط: (ومنه شركة المساهمة)^(١) وفي القرآن الكريم ﴿ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴾ (سورة الصافات ١٤١) أي قارع بالسهم فكان من المغلوبين^(٢) والاقتصاديون يطلقون السهم مرة على الصك. ومرة على النصيب، والمؤدى واحد، فبالاعتبار الأول قالوا: السهم هو: صك يمثل جزءاً من رأس مال الشركة، يزيد وينقص تبع رواجها.

وبالاعتبار الثاني: قالوا: السهم هو نصيب المساهم في شركة من شركات الأموال، أو الجزء الذي ينقسم على قيمته مجموع رأس مال الشركة المثبت في صك له قيمة اسمية، حيث تمثل الأسهم في مجموعها رأس مال الشركة، وتكون متساوية القيمة^(٣).

وتتميز الأسهم بكونها متساوية القيمة، وأن السهم الواحد لا يتجزأ وإن كل نوع منها - عادياً أو ممتازاً - يقوم - من حيث المبدأ - على المساواة في الحقوق والالتزامات وأنه قابل للتداول، ولكن بعض القوانين - مثل النظام السعودي - استثنى الأسهم المملوكة للمؤسسين حيث لا يجوز تداولها قبل نشر الميزانية إلا بعد سنتين مائتين كاملتين - كقاعدة عامة - وكذلك لا يجوز تداول أسهم الضمان التي يقدمها عضو مجلس الإدارة لضمان ادارته طوال مدة العضوية وحتى تنقضى المدة المحددة لسماح دعوى المسؤولية^(٤)

* حكم تقسيم رأس مال الشركة:

ومن الجدير بالتنبيه عليه أن تقييم رأس مال الشركة الى حصص وأجزاء، واشتراط

(١) القاموس المحيط، ولسان العرب، والمعجم الوسيط مادة (سهم).

(٢) النكت والعيون للهاوردي، ط. أوقاف الكويت (٤٢٦/٣)، ويراجع: أحكام القرآن لابن العربي، ط. دار المعرفة بيروت (١٦٢٢/٤).
(٣) يراجع: د. علي حسن يونس: الشركات التجارية، ط. الاعتدال، بالقاهرة ص (٥٣٩) ود. شكوى حبيب شكوى، وميشيل ميكلالا: شركات الأشخاص، وشركات الأموال علماً وعملاً، ط. الإسكندرية ص (١٨٤)، ود. صالح بن زابن المرزوقي البقمي، ط. جامعة أم القرى ١٤٠٦ هـ ص (٣٣٢)، ود. أبو زيد رضوان: الشركات التجارية في القانون المصري المقارن، ط. دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٩، ص (٥٢٦).

(٤) د. صالح البقمي: المرجع السابق ص (٣٣٧ - ٣٣٨).

الشروط السابقة لا يتنافى مع المبادئ العامة للشريعة الإسلامية، والقواعد العامة للشركة في الفقه الإسلامي، اذ ليس فيها ما يتنافى مع مقتضى عقد الشركة، بل فيها تنظيم وتيسير ورفع للحرج الذي هو من سمة هذه الشريعة، وداخل ضمن الوفاء العام بالعقود ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَآفُوا بِالْعُقُودِ...﴾ (سورة المائدة ١) وتحت قول الرسول (ﷺ): (المسلمون عند شروطهم)^(١) وفي رواية: (... والمسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما)^(٢) قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح)^(٣).

فهذه النصوص وغيرها تدل على أن كل مصلحة وكل شرط جائز ان الاما دل الدليل على حرمة، وعلى أن الأصل فيها هو الاباحة، والحظر يثبت بدليل خاص، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذا المعنى هو الذي يشهد عليه الكتاب والسنة...)^(٤) ويقول أيضا: (إن الأصل في الشروط والصحة واللزوم الا ما دل الدليل على خلافه.. فان الكتاب والسنة قد دلا على الوفاء بالعقود والعهود، وذم الغدر والنكث.. والمقصود هنا: أن مقتضى الأصول والنصوص: أن الشرط يلزم الا اذا خالف كتاب الله...)^(٥).

ولا يخفى أن هذه القواعد السابقة تجعل الفقه الإسلامي يقبل بكل عقد، أو تصرف، أو تنظيم مالي أو اداري مادام لا يتعارض مع نصوص الكتاب والسنة، وقواعدها العامة، وأن الشريعة الغراء تجعل كل حكمة نافعة ضالة المؤمن دون النظر الى مصدرها أو اسمها، وانما الأساس معناها ومحتواها، ووسائلها وغاياتها، وما تحققه من مصالح ومنافع.

* خصائص السهم وحقوقه:

لأسهم عدة خصائص من أهمها: تساوى قيمتها حسبما يحددها القانون، وتساوى حقوقها، وكون مسؤولية كل مساهم بقدر قيمة أسهمه، وقابليتها للتداول، وعدم قابلية السهم للتجزأة وأما حقوق السهم فهي حق بقاء صاحبه في الشركة، وحق التصويت في الجمعية العمومية، وحق الرقابة، وحق رفع دعوى المسؤولية على الاداريين، والحق في

(١) رواه البخاري في صحيحه - تعليقا بصيغة الجزم - كتاب الاجارة (٤/٤٥١).

(٢) سنن الترمذي - مع شرح تحفة الأحوذى - كتاب الأحكام (٤/٥٨٤)، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٩/١٤٧): (وهذه الأسانيد، وان كان الواحد منها ضعيفا فاجتماعها من طرق يشد بعضها بعضا).

(٣) الترمذي - مع شرح تحفة الأحوذى (٤/٥٨٤).

(٤) مجموع الفتاوى - ط. الرياض (٢٩/١٥٠) ويراجع لاثبات أن الأصل في العقود والشروط هو الاباحة: مبدأ الرضا في العقود، ط. دار البشائر الإسلامية (١١٤٨).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٩/٣٤٦، ٣٥١).

نصيب الأرباح، والاحتياطات والتنازل عن السهم والتصرف فيه، والأولوية في الاكتتاب، وحق اقتسام موجودات الشركة عند تصفيتها^(١).

* حكم الأسهم باعتبار نشاطها ومحلها:

ذكرنا أن تقسيم رأس مال الشركة الى حصص متساوية تسمى بالأسهم جائز ليس فيه أية مخالفة لمبادئ الإسلام وقواعده.

وهنا نذكر بصورة عامة حكم تداول هذه الأسهم والتصرف فيها بالبيع والشراء وغيرهما بصورة عامة، ثم نذكر عند بيان كل نوع من الأسهم حكمه الخاص باذن الله تعالى.

ومن الجدير بالتنبيه عليه أن بعض الباحثين^(٢) أطلقوا اختلاف العلماء المعاصرين حول الأسهم مطلقاً دون تفصيل من غير أن يجد منهم تصريحاً بذلك بل اعتماداً على ما فهم من آرائهم في الشركات بصورة عامة^(٣).

وهذا الاطلاق لا ينبغي الركون اليه، إذ أن لازم المذهب ليس بمذهب - كما هو مقرر في الأصول - كما أن جل نقاش هؤلاء العلماء في الشركات التي أنشئت في بلاد الاسلام وليس في الشركات التي حدد نشاطها في المحرمات كالخنزير والخمور ونحوها...^(٤).

ولذلك نقسم الأسهم إلى نوعين: نوع محرم تحريماً بيناً، ونوع فيه النقاش والتفصيل والخلاف.

فالنوع الأول هو سهم الشركات التي يكون نشاطها في المحرمات كالخنزير،

(١) يراجع: المراجع الفقهية السابقة ويراجع: د. محمد عبدالغفار الشريف، بحثه المقدم لجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة ص (١٠-١١) ود. محمد الحبيب الجراية، بحثه عن الأدوات المالية التقليدية، المقدم الى مجمع الفقه في دورته السادسة، ود. الخياط: الشركات، ط. الرسالة (٢/١٠٠٩٤) ود. صالح بن زابن: شركة المساهمة ص (٣٣٤).

(٢) د. صالح بن زابن البقمي: المرجع السابق ص (٣٤٠) حيث قال: ومن هنا يمكن أن تقسم أقوالهم الى ثلاثة: قسم حرم التعامل بها - أي بالأسهم - مطلقاً، وقسم أباح الأسهم مطلقاً، واشترط بعضهم خلوها بما يستوجب الحرمة، وقسم أباح أنواعاً من الأسهم، وحرم أنواعاً أخرى...

(٤) يراجع في تفصيل ذلك: الشركات في الفقه الإسلامي للشيخ علي الخفيف ط. دار النشر للجامعات المصرية (ص ٩٦) والشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي للدكتور عبدالعزيز الخياط، ط. المطابع التعاونية ١٩٧١ (٢/١٥٣-٢١٢) وشركة المساهمة في النظام السعودي للدكتور صالح بن زابن ط. جامعة أم القرى ١٤٠٦ هـ (٣٤٠). ومن الذين حرموا التعامل بالأسهم تحريماً مطلقاً الشيخ تقي الدين البهباني في كتابه النظام الاقتصادي في الإسلام، ط. القدس ١٩٥٣ ص (١٤١ - ١٤٢) ومن الذين قالوا باباحتها دون تفصيل فيها، الدكتور محمد يوسف موسى، والشيخ شلتوت، لكنهم بلا شك لا يقولون بحل النوع الأول الآتي. انظر الفتاوى للشيخ شلتوت ط. الشروق ص (٣٥٥). والمصادر السابقة.

والخمور والمخدرات، والقمار ونحوها، والشركات التي يكون نشاطها محصوراً في الربا كالبنوك الربوية.

فهذه الأسهم جميعها لا يجوز إنشاؤها، ولا المساهمة في إنشائها، ولا التصرف فيها بالبيع والشراء ونحوهما، يقول ابن القيم: بعد أن ذكر الأحاديث الخاصة بحرمة بيع بعض الأشياء: (فاشتملت هذه الكلمات الجوامع على تحريم ثلاثة أجناس: مشارب تفسد العقول - كالخمر - ومطاعم تفسد الطباع وتغذى غداء خبيثاً - مثل الميتة، والخنزير - وأعيان - كالأصنام - تفسد الأديان وتدعو إلى الفتنة والشرك، فصان بتحريم النوع الأول، العقول عما يزيلها، ويفسدها، وبالثاني القلوب عما يفسدها من وصول أثر الغذاء الخبيث إليها. . وبالثالث الأديان عما وضع لإفسادها)^(١)

هذا هو المبدأ الذي لا يجوز تجاوزه، ولا ينبغي التوقف فيه، وما سوى هذا النوع من الأسهم الحرام قسمان:

القسم الأول: أسهم لشركات قائمة على شرع الله تعالى حيث رأس مالها حلال، وتتعامل في الحلال، وينص نظامها وعقدها التأسيسي على أنها تتعامل في حدود الحلال، ولا تتعامل بالربا إقراضاً، واقتراضاً، ولا تتضمن امتيازاً خاصاً أو ضماناً مالياً لبعض دون آخر مما لا يجوز شرعاً.

فهذا النوع من أسهم الشركات - مهما كانت تجارية أو صناعية أو زراعية - من المفروض أن يفرغ الفقهاء من القول بحلها وحل جميع التصرفات الشرعية فيها، وذلك لأن الأصل في التصرفات والعقود المالية الإباحة، ولا تتضمن هذه الأسهم أي محرم، وكل ما فيها أنها نظمت أموال الشركة حسبما تقتضيه قواعد الاقتصاد الحديث دون التصادم بأي مبدأ إسلامي.

ومع ذلك فقد أثير حول هذا النوع أمران:

* الأمر الأول: ما أثاره أحد الكتاب من أن هذه الأسهم جزء من النظام الرأسمالي الذي لا يتفق جملة وتفصيلاً مع الإسلام، بل إن الشركات الحديثة ولا سيما شركات الأموال حرام لا تجوز شرعاً، لأنها تمثل وجهة نظر رأسمالية فلا يصح الأخذ بها، ولا

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد، ط . مؤسسة الرسالة (٧٤٦/٥).

إخضاعها لقواعد الشركات في الفقه الإسلامي^(١).

وهذا الحكم العام لا يؤيه به، ولا يجنح إليه، فالإسلام لا يرفض شيئاً لأنه جاء من النظام الفلاني، أو وجد فيه، وإنما الحكم في الإسلام موضوعي قائم على مدى موافقته لقواعد الشرع، أو مخالفته، (فالحكمة ضالة المؤمن فهو أحمق بها أنى وجدها) وبما أن الأسهم القائمة على الحلال لا تتضمن مانعاً شرعياً فلا يجوز القول بتحريمها، - كما سبق -.

واستدل كذلك بأن الأسهم بمثابة سندات بقيمة موجودات الشركة، وهي تمثل ثمن الشركة وقت تقديرها، وليست أجزاء لا تتجزأ من الشركة، ولا تمثل رأس مالها عند إنشائها^(٢).

غير أن هذا الحكم والتصوير للأسهم مجاف للحقيقة، والواقع الذي عليه الشركات المعاصرة، لأن الأسهم ليست سندات، وإنما هي حصص الشركة، وأن كل سهم بمثابة جزء لا يتجزأ من كيان الشركة، وأن مجموع الأسهم هي رأس مال الشركة^(٣).

كما قاس الأسهم على أوراق النقد حيث يهبط سعرها، ويرتفع، وتتفاوت قيمتها وتتغير، ومن هنا ينسلخ السهم بعد بدء الشركة عن كونه رأس مال، وصار ورقة مالية لها قيمة معينة.

والواقع أن هذا التكييف الفقهي للأسهم غير دقيق، وقياسها على الأوراق النقدية قياس مع الفارق، لأن الأسهم في حقيقتها هي حصص الشركة وأجزاء تقابل أصولها، وموجوداتها، وهي وإن كانت صكو كما مكتوبة لكنها يعني بها ما يقابلها.

ومسألة الهبوط والارتفاع يختلف سببها في الأسهم عن سببها في النقود، فتغير قيمة الأسهم يعود إلى نشاط الشركة نفسها، حيث ترتفع عندما تزداد أرباحها، فتزداد معها موجوداتها، وثقة الناس بها، وتنخفض عند الخسارة، ومثل ذلك كمثال شخص أو شركاء لهم سلع معينة فباعوها بأرباح جيدة فزادت نسبة مال كل واحد منهم بقدر الربح، وكذلك تنقص نسبة مال كل واحد منهم لو فقد منها بعضها، أو هلك، أو بيعت السلعة

(١) الشيخ تقي الدين النبهاني: النظام الاقتصادي في الإسلام ط. القدس الثالثة ١٩٧٢ هـ ص (١٣٣).

(٢) النبهاني: المرجع السابق ص (١٤١ - ١٤٢).

(٣) د. صالح بن زابين: المرجع السابق ص (٣٤٤).

بخسارة، فهذا هو النموذج المصغر للأسهم في الشركات .

أما الورقة النقدية فيعود انخفاضها الى التضخم، وسياسة الدولة في اصدار المزيد من الأوراق النقدية التي قد لا يوجد لها مقابل حقيقي، وغير ذلك من العوامل الاقتصادية، بينما السهم يمثل ذلك المبلغ الذي تحول الى جزء من الشركة ممثل في أصولها وموجوداتها .

* الأمر الثاني: الذي أثير حول هذا النوع من الأسهم هو ما أثير حول شرائها، أو بيعها من ملحوظات ثلاث نذكرها مع الاجابة عنها^(١).

* الملحوظة الأولى: الجهالة، حيث لا يعلم المشتري علماً تفصيلياً بحقيقة محتوى السهم .
للجواب عن ذلك نقول: إن الجهالة إنما تكون مانعة من صحة العقد إذا كانت مؤدية الى النزاع، أو كما يعبر عنه الفقهاء بالجهالة الفاحشة^(٢) يقول الامام القرافي: (الغرر والجهالة ثلاثة أقسام: كثير ممتنع اجماعاً كالطير في الهواء، وقليل جائز اجماعاً كأساس الدار . . ومتوسط اختلف فيه)^(٣) ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية في بيع المغيبات كالجزر، واللفت والقلقاس: (والأول - أي القول بصحة بيعها وهو مذهب مالك وقول لأحمد - أصح . . فان أهل الخبرة اذا رأوا ما ظهر منها من الورق وغيره دهم ذلك على سائرها، وأيضاً فان الناس محتاجون الى هذه البيوع، والشارع لا يحرم ما يحتاج الناس إليه من البيع لأجل نوع من الغرر، بل يبيح ما يحتاج اليه في ذلك، كما أباح بيع الثمار قبل بدو صلاحها مبقاة الى الجذاذ وان كان بعض المبيع لم يخلق . . وأباح بيع العرايا بخرصها فأقام التقدير بالخرص مقام التقدير بالكيل عند الحاجة مع أن ذلك يدخل في الربا الذي هو أعظم من بيع الغرر، وهذه قاعدة الشريعة، وهو تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، ودفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما)^(٤) ويقول الاستاذ الصديق الضرير: (الغرر الذي يؤثر في صحة العقد هو ما كان في المعقود عليه اصالة، أما الغرر في التابع . . فانه لا يؤثر في العقد)^(٥).

(١) يراجع: الشيخ عبدالله بن سليمان: بحث في حكم تداول أسهم الشركات المساهمة، ص (١٠٠٣) وفتوي الشيخ محمد بن ابراهيم مفتي الديار السعودية، بجواز تداول أسهم الشركات الوطنية ضمن كتاب فتاوي ورسائل ج ٧ ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) يراجع: الموسوعة الفقهية (الكويتية) مصطلح جهالة (١٦٧/١٦) .

(٣) الفروق، ط. دار المعرفة (٣/٢٦٥ - ٢٦٦) .

(٤) مجموع الفتاوى، ط. الرياض (٢٩/٢٢٧) .

(٥) الغرر وآثره، ص (٥٩٤) .

فالواقع أن المشتري يعلم علماً اجمالياً كافياً بقيمة السهم، وما يقابله من الموجودات من خلال نشر الميزانية ونشاط الشركة ونحو ذلك، وهذا العلم يكفي لصحة البيع بالاضافة الى أن العلم في كل شيء بحسبه .

ثم إن بيع الحصص المشاعة جائز بالاتفاق، يقول شيخ الاسلام ابن تيمية (يجوز بيع المشاع باتفاق المسلمين، كما مضت بذلك سنة رسول الله ﷺ) . . . (١) ويقول ابن قدامة (وان اشترى أحد الشريكين حصة شريكه جاز، لأنه يشتري ملك غيره وكذلك الأمر لو باعه لأجنبي، وكذلك الأمر عند غيره من العلماء (٢).

* الملحوظة الثانية: أن بيع السهم يعني بيع جزء من الأصول، وجزء من النقود، وهذا يقتضي ملاحظة قواعد الصرف من التماثل والتقابض في المجلس بين الجنس الواحد، والتقابض فيه عند اختلاف الجنس، وذلك لأن السهم في الغالب يكون مساوياً لموجودات الشركة بما فيها النقود.

للجواب عن ذلك أن وجود النقود في الأسهم يأتي تبعاً غير مقصود لأن الأصل والأساس فيها هي الموجودات العينية، ولذلك نقول: إن بيع السهم قبل بدء عمل الشركة وقبل شراء المباني ونحوها، لا يجوز إلا مع مراعاة قواعد الصرف.

فالسهم يراد به هذا الجزء الشائع من الشركة دون النظر الى تفصيلاته فما دام للسهم مقابل من موجودات الشركة لا يعامل معاملة النقد بسبب أن جزءاً من الموجودات نقد، والقاعدة الفقهية تقضى أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره، وأنه يغتفر في الشيء ضمناً ما لا يغتفر فيه قصداً، قال السيوطي: (ومن فروعها . . انه لا يصح بيع الزرع الأخضر إلا بشرط القطع، فان باعه مع الأرض جاز تبعاً . .) (٣).

بل ان مسألتنا هذه لها أصل مقرر في السنة المشرفة حيث إن الرسول ﷺ أجاز شراء عبد وله مال - حتى وان كان نقداً - فيكون ماله تبعاً للمشتري إذا اشترط ذلك دون النظر الى قواعد الصرف فقد روي البخاري ومسلم، وغيرهما بسندهم عن عبدالله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «... ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا

(١) مجموع الفتاوى (٢٩/٢٣٣).

(٢) يراجع: المغني (٥/٤٥) والمجموع (٩/٢٩٢)، ويراجع: د. صالح بن زابن: المرجع السابق ص (٣٤٨).

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي، ط. عيسى الحلبي بالقاهرة ص (١٣٣)، ويراجع في نفس المعنى: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ط. مؤسسة الحلبي بالقاهرة ص (١٢١ - ١٢٢).

أن يشترط المبتاع»^(١) قال الحافظ ابن حجر: «ويؤخذ من مفهومه أن من باع عبداً ومعه مال وشرطه المبتاع أن البيع يصح» ثم ذكر اختلاف العلماء فيما لو كان المال ربويًا، حيث ذهب مالك إلى صحة ذلك ولو كان المال الذي معه ربويًا لاطلاق الحديث، ولأن العقد انما وقع على العبد خاصة والمال الذي معه لا مدخل له في العقد^(٢) قال مالك: (الأمر المجتمع عليه عندنا أن المبتاع ان اشترط مال العبد فهو له نقدا كان أو ديناً أو عرضاً يعلم أو لا يعلم...)^(٣).

* الملاحظة الثالثة: أن جزءاً من السهم يمثل ديناً للشركة وحينئذ لا يجوز بيعه بثمن مؤجل، لأنه يكون بيع الدين بالدين وهو منهي عنه حيث روي أن الرسول (ﷺ) نهى عن بيع الكالئ بالكالئ - أي الدين بالدين -^(٤).

والجواب عن ذلك من وجوه:

* الوجه الأول: أن الحديث ضعيف، لأن في سننه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف^(٥) فلا ينهض حجة، كما أن الحديث فسر بعدة تفسيرات لا يدخل موضوعنا في أكثرها.

* الوجه الثاني: لا ينطبق عليه بيع الدين بالدين، إذ أن هذا الجزء من ديون الشركة داخل في السهم تبعاً، وحينئذ يكون الجواب السابق في الملاحظة الثانية جواباً لهذا الأشكال بكل تفاصيله.

* الوجه الثالث: ليس الحكم السابق - في كون الدين جزءاً من السهم - عاماً، إذ قد لا توجد الديون للشركة، وانما تتعامل بالنقد، وعلى فرض وجودها فهي تمثل نسبة قليلة من موجودات الشركة، والقاعدة الفقهية تقضى بأن العبرة بالأكثر^(٦).

والخلاصة أن الأسهم التي تقوم على الحلال، وتتبع الشركات التي تمتنع عن مزاوله أي نشاط محرم، وتتوفر فيه قواعد الشركة من المشاركة في الأعباء، وتحمل المخاطر، ولا تكون لهذه الأسهم ميزة مالية على غيرها... فهي حلال لما ذكرناه، ويجوز انشاؤها، والتصرف فيها، وذلك لأن ذلك كله داخل في حدود التصرفات المباحة التي أجازها

(١) صحيح البخاري - مع الفتح ط. السلفية - المساقاة (٤٩/٥) ومسلم، ط. عيسى الحلبي - البيوع (١١٧٣/٣) وأحمد (١٥٠/٢) والموطأ ص (٣٧٨).

(٢) فتح الباري (٥١/٥).

(٣) قال الميمني في مجمع الزوائد (٨٠/٤) رواه البزار، وفيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف.

(٤) تقريب التهذيب (٢٨٦/٢) ومجمع الزوائد (٨٠/٤).

(٥) يراجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية، ط. الرياض (٢٩/٣٢٠/٠٠٠).

الشارع للمالك في ملكه، امثالاً لقوله تعالى: ﴿... وأحل الله البيع...﴾ (سورة البقرة ٢٧٥) والأدلة الأخرى التي ذكرنا بعضها.

* القسم الثاني : أسهم لم تتوفر فيها الشروط السابقة :

وهي الأسهم التي ليست لشركات تزاول المحرمات - كالنوع الأول - ولا شركات قائمة على الحلال - كالقسم الأول - وإنما هي أسهم لشركات قد تدع في بعض الأحيان بعض أموالها في البنوك بفائدة، أو تقترض منها بفائدة، أو قد تكون نسبة قليلة من معاملاتها تتم من خلال عقود فاسدة كمعظم الشركات في الدول الإسلامية، والشركات في الدول غير الإسلامية مما يكون محلها أموراً مباحة كالزراعة، والصناعة والتجارة (أي فيما عدا المحرمات السابقة في النوع الأول).

وقبل أن أذكر حكم هذه الأسهم أود أن أبين جملة من المبادئ الشرعية في هذا الصدد منها :

* أولاً : أن المسلمين مطالبون بتوفير المال الحلال الطيب الذي لا شبهة فيه ، قال تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُؤُومًا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا﴾ (سورة البقرة ١٦٨) وقال تعالى : ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ...﴾ (سورة النحل ١١٤) ويقول الرسول (ﷺ) : «الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه...» (١).

قال الحافظ ابن حجر : «واختلف في حكم الشبهات، ف قيل : التحريم . وهو مردود، وقيل : الكراهة، وقيل : الوقف» ثم قال : «... رابعها : أن المراد بها المباح، ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم الخلاف الأولى»... ونقل ابن المنير في مناقب شيخه القباري عنه أنه كان يقول : (المكروه عقبه بين العبد والحرام فمن استكثر من المكروه تطرق الى الحرام...، وهو منزع حسن) (٢).

* ثانياً : أن الشريعة الإسلامية الغراء مبنها على رفع الحرج ودفع المشقة، وتحقيق اليسر والمصالح للأمة، فقد قال الله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (سورة

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - الإبان (١/١٢٦) ومسلم، المساقاة (٣/١٢٢٠) وأحمد (٤/٢٦٧).

(٢) فتح الباري (١/١٢٧).

الحج ٧٨) وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (سورة البقرة ١٨٥) وهذا المبدأ من الوضوح ما لا يحتاج الى دليل، بل هو مقصد من مقاصد الشريعة. وبناء على هذا الأصل العظيم أبيحت المحظورات للضرورة، ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (سورة البقرة الآية ١٧٣).

وكما أن الضرورة مرفوعة كذلك نزلت الحاجة منزلة الضرورة، يقول السيوطي، وابن نجيم وغيرهما: (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت، أو خاصة) ولهذا جوزت الاجارة والجمالة، ونحوها^(١).

يقول الشيخ أحمد الزرقاء: (والمراد بالحاجة هي الحالة التي تستدعي تيسيراً، أو تسهياً لأجل الحصول على المقصود فهي دون الضرورة من هذه الجهة وان كان الحكم الثابت لأجلها مستمرا، والثابت للضرورة مؤقتاً...)^(٢).

ومن الأمثلة الفقهية لهذا القاعدة ما أجازته فقهاء الحنفية من بيع الوفاء مع أن مقتضاه عدم الجواز، لأنه إما من قبيل الربا، لأنه انتفاع بالعين بمقابلة الدين، أو صفقة مشروطة في صفقة كأنه قال: بعته منك بشرط أن تبيعه مني اذا جئتك بالثمن، وكلاهما غير جائز، ولكن لما مست الحاجة اليه في بخاري بسبب كثرة الديون على أهلها جوز على وجه أنه رهن أبيع الانتفاع بثمراته ومنافعه كلبن الشاة، والرهن على هذه الكيفية جائز^(٣).

ومن هذه الاجتهادات ما ذكره ابن عابدين أن مشايخ بلخ، والنسفي أجازوا حمل الطعام ببعض المحمول. ونسج الثوب ببعض المنسوج لتعامل أهل بلادهم بذلك، وللحاجة مع أن ذلك خلال القياس، وان متقدمي الحنفية صرحوا بعدم جوازه^(٤).

وذكر أيضاً أن بعض قدماء الحنفية لما سئلوا عن النسبة المثوية التي يأخذها السمسار مثل ١٠٪ قالوا: ذاك حرام عليهم، وانما يجب لهم أجر المثل. بينما أجازها بعضهم مثل محمد ابن سلمة حيث سئل عن أجرة السمسار حسب النسبة فقال: أرجوانه لا بأس به - وان كان في الأصل فاسداً- لكثرة التعامل، وكثير من هذا غير جائز فجوزوه لحاجة الناس اليه...^(٥).

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص (٩٧ - ٩٨) والأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٩١ - ٩٢).

(٢) شرح القواعد الفقهية، تأليف الشيخ أحمد الزرقاء، رحمه الله، ط. دار الغرب الإسلامي ص (١٥٥).

(٣) المرجع السابق نفسه. (٤) حاشية ابن عابدين، ط. دار احياء التراث العربي، بيروت (٣٦-٣٧/٥).

(٥) حاشية ابن عابدين (٣٩/٥).

ولهذا القاعدة أدلة عملية من السنة المشرفة، منها أن الرسول (ﷺ) أباح بيع العرايا^(١) مع أن أصلها يدخل في باب الربا، حيث لم يجوز (ﷺ) بيع التمر بالرطب^(٢) لوجود النقضان، وعدم تحقيق التماثل الحقيقي، ومع ذلك أباح العرايا لحاجة الناس إليها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأباح بيع العرايا... عند الحاجة مع أن ذلك يدخل في الربا...)^(٣) ويقول أيضاً (الشريعة جميعها مبنية على أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضتها حاجة راجحة أبيض المحرم)^(٤) ويقول: (والشارع لا يحرم ما يحتاج الناس إليه في البيع لأجل نوع من الغرر، بل يبيح ما يحتاج إليه في ذلك)^(٥).

* ثالثاً: لا ينكر دور العرف وأثره في الفقه الإسلامي مادام لا يتعارض مع نصوص الشريعة، يقول ابن نجيم: (واعلم أن اعتبار العادة والعرف يرجع إليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك أصلاً...) ثم قال: (والحاصل أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص، ولكن أفتي كثير من المشايخ باعتباره، فأقول على اعتباره أن يفتي بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلو الحوانيت لازم، ويصير الخلو في الحانوت حقا له، فلا يملك صاحب الحانوت إخراجه منها، ولا إجارتها لغيره ولو كانت وقفا، وقد وقع في حوانيت الجمלוث بالغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها للتجار بالخلو، وجعل لكل حانوت قدرا أخذه منهم، وكتب ذلك بمكتوب الوقف، وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص).

ويقول ابن نجيم مضيفاً إلى ما سبق من مسائل: (وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل، منها ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع في القاهرة دون غيرها، لأن بيوتهم طبقات لا يتفجع بها إلا به)^(٦).

بل إن المحققين من العلماء لا يبيحون لعالم يفتي إلا بعد معرفته بأحوال الناس، وأعرافهم، وأن يلاحظ عرف كل بلد، وفي هذا يقول ابن القيم: (... فمهما تجدد في

(١) انظر حديث ترخيص بيع العرايا، حاجة الناس إليها. : صحيح البخاري- مع الفتح- (٣٩٠/٤) ومسلم (١١٦٨/٣) وأحمد (١٨١/٥) والعربة هي بيع الرطب فوق النخل بالتمر بالتحمين والتقدير.

(٢) فقد سئل (عليه السلام) عن بيع الرطب بالتمر؟ فقال: أبتقص الرطب إذا جف؟ فقيل نعم فقال: (فلا إذا) انظر: مسند الشافعي ص (٥١) وأحمد (٣١٢/٣) والترمذي (٢٣١/١)، والنسائي (٢٦٩/٧) وابن ماجه (٧٦١/٢) وسنن أبي داود (٢٥١/٣) والسنن الكبرى (٢٩٤/٥). ويراجع تلخيص الحبير (١٠/٩/٣).

(٣) و (٤) و (٥) مجموع الفتاوى (٢٩/٢٢٧، ٤٩).

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٩٣-١٠٣-١٠٤) ويراجع: نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف، ضمن رسائل ابن عابدين ط. استأنه (١١٥/٢-١١٨).

العرف فاعتبره، ومهما سقط فألغاه، ولا تجمد على المنقول في الكتب طول عمرك، بل اذا جاءك رجل من غير إقليمك يستفتيك فلا تجرّه على عرف بلدك، وسله عن عرف بلده فأجره عليه . . (١).

* رابعاً: أننا - نحن المسلمين اليوم - لا نعيش عصرأ يطبق فيه المنهج الإسلامي بكامله، فيسوده نظام الإسلام السياسي، والاقتصادي والاجتماعي والتربوي، وانما نعيش في عصر يسوده النظام الرأسمالي، والاشتراكي، وحيث لا يمكن أن نحقق ما نصبو اليه فجأة من تسيير المعاملات بين المسلمين على العزائم دون الرخص، وعلى المجمع عليه دون المختلف فيه، وعلى الحلال الطيب الخالص دون وجود الشبهة، فعصرنا يقتضي البحث عن الحلول النافعة حتى ولو قامت على رأي فقيه واحد معتبر مادام رأيه يحقق المصلحة للمسلمين، بل لا ينبغي اشتراط أن نجد فيه رأياً سابقاً، وانما علينا أن نبحث في إطار المبادئ والأصول العامة التي تحقق الخير للأمة، ولا يتعارض مع نص شرعي ثابت .

علينا أن نبحث عن تحقيق نظام اقتصادي، علينا أن نبحث بجد عن حماية أموال المسلمين، وابقاء اقتصادهم بأيديهم، دون سيطرة غيرهم عليه، فلننظر الى هذا الأفق الواسع لشيخ الاسلام العز بن عبدالسلام حيث يقول: (لو عم الحرام الأرض بحيث لا يوجد فيها حلال جاز أن يستحل من ذلك ماتدعو اليه الحاجة، ولا يقف تحليل ذلك على الضرورات لأنه لو وقف عليها لأدى الى ضعف العباد، واستيلاء أهل الكفر والعناد على بلاد المسلمين، ولانقطع الناس عن الحرف والصنائع والأسباب التي تقوم بمصالح الأنام) (٢).

* حكم هذا القسم من الأسهم:

بعد ذكر تلك المبادئ نعود الى حكم هذا القسم من الأسهم، واختلاف المعاصرين وأدلتهم مع الترجيح .

لقد اختلف المعاصرون على رأيين:

* الرأي الأول: هو حرمة التصرف في هذه الأسهم مادامت لا تقوم على الحلال

(١) اعلام الموقعين ط . شقرون بالقاهرة (٣/٧٨) .

(٢) قواعد الأحكام (٢/١٥٩) .

المحض، وبعضهم فضل وجود هيئة رقابة شرعية لها. (١)

* الرأي الثاني: إباحة الأسهم (السابقة) والتصرف فيها. (٢)

وقد بني أصحاب الرأي الأول رأيهم على أن هذه الأسهم مادام فيها حرام، أو تزاول شركاتها بعض أعمال الحرام كإيداع بعضها بعض أموالها في البنوك الربوية فتصبح هذه الأسهم محرماً شراًؤها، بناء على النصوص الدالة على وجوب الابتعاد عن الحرام، والشبهات، وعلى قاعدة: إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام.

أما المبيحون فهم يعتمدون على أن الأسهم في واقعها ليست مخالفة للشريعة، وما شابهها من بعض الشوائب والشبهات والمحرمات قليل بالنسبة للحلال، فما دام أكثرية رأس المال حلالاً، وأكثر التصرفات حلالاً فيأخذ القليل النادر حكم الكثير الشائع، ولا سيما يمكن إزالة هذه النسبة من المحرمات عن طريق معرفتها من خلال الميزانية المفصلة، أو السؤال عن الشركة، ثم التخلص منها. (٣).

ويمكن تأصيل ذلك من خلال القواعد الفقهية، ونصوص الفقهاء المبنية على عموم الشريعة ومبادئها في اليسر، ورفع الحرج على ضوء ما يأتي:

* أولاً: اختلاط جزء محرم يجعل مجموع المال محرماً عند الكثيرين، حيث أجازوا في المال الحلال المختلط بقليل من الحرام التصرفات الشرعية من التملك والأكل والبيع والشراء ونحوها، غير أن الفقهاء فرقوا بين ما هو محرم لذاته وما هو محرم لغيره، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الحرام نوعان»:

حرام لوصفه كالميتة والدم ولحم الخنزير، فهذا إذا اختلط بالماء والمائع وغيره من الأطعمة، وغير طعمه، أو لونه، أو ريحه حرمه، وإن لم يغيره ففيه نزاع...

(١) الأسواق المالية للأستاذ الدكتور على السالوس، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته السادسة ص (٧).

(٢) هذا وقد قال الكثيرون بإباحة الأسهم في الدول الإسلامية مطلقاً دون التطرق إلى التفصيل الذي ذكرته، منهم الشيوخ: علي الخفيف، وأبو زهرة، وعبد الوهاب خلاف، وعبد الرحمن حسن، وعبد العزيز الحياط، ووهبة الزحيلي، والقاضي عبدالله سليمان بن منيع، وغيرهم على تفصيل وتفرع لدى بعضهم يجب أن يراجع.

الشركات للشيخ علي الخفيف ص (٩٦-٩٧) وبحث الشيخ أبي زهرة المنشور في منشورات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية (١٨٤/٢) ود. الحياط: الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط. الرسالة (١٨٧/٢ - . .) وبحث د. وهبة الزحيلي المقدم لمجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة، ص (٥) ود. صالح بن زابن: المرجع السابق ص (٣٤٢) وبحث القاضي عبدالله بن سليمان المشار إليه سابقاً.

(٣) المراجع السابقة، ولا سيما بحث فضيلة الشيخ عبدالله بن سليمان حيث أفاض فيه إفاضة جيدة.

* الثاني: الحرام لكسبه: كالمأخوذ غضبا، أو بعقد فاسد اذا اختلط بالحلال لم يحرمه، فلو غضب الرجل دراهم، أو دنائير أو دقيقاً، أو حنطة، أو خبزاً، وخلط ذلك بهاله لم يحرم الجميع لا على هذا، ولا على هذا، بل ان كانا متماثلين أمكن أن يقسموه ويأخذ هذا قدر حقه، وهذا قدر حقه.

فهذا أصل نافع، فإن كثيرا من الناس يتوهم أن الدراهم المحرمة اذا اختلطت بالدراهم الحلال حرم الجميع، فهذا خطأ، وانما تورع الناس فيما اذا كانت - أي الدراهم الحلال - قليلة، أما مع الكثرة فما أعلم فيه نزاعاً. (١)

وعلى ضوء ذلك فمسألتنا هذه من النوع الثاني حيث كلامنا في أسهم شابتها بعض تصرفات محرمة كإيداع بعض نقودها في البنوك الربوية، وحتى تتضح الصورة أكثر نذكر نصوص الفقهاء في هذه المسألة:

يقول ابن نجيم الحنفي: « اذا كان غالب مال المهدي حلالاً فلا بأس بقبول هديته، وأكل ماله ما لم يتبين أنه حرام، وان كان غالب ماله الحرام لا يقبلها، ولا يأكل إلا اذا قال: انه حلال ورثه، أو استقرضه) ثم ذكر انه اذا أصبح أكثر بياعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد والحرام يتنزّه المسلم عن شرائه، ولكن مع هذا لو اشتراه يطيب له. وقال أيضاً: (اذا اختلط الحلال والحرام في البلد فانه يجوز الشراء، والأخذ إلا أن تقوم دلالة على أنه من الحرام، كذا في الأصل» (٢).

ثم ذكر صوراً أخرى فقال: (ومنها البيع، فاذا جمع بين حلال وحرام في صفقة واحدة، فان كان الحرام ليس بهال كالجمع بين الذكية والميتة، فانه يسرى البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام، وان كان الحرام ضعيفاً كأن يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين المدبر والقن... فانه لا يسرى الفساد الى القن لضعفه... (٣).

وقال الكاساني: (كل شيء أفسده الحرام، والغالب عليه الحلال فلا بأس ببيعه). (٤)
وقد أفاض الفقيه ابن رشد في هذه المسألة، نذكر منها ما يلي: حيث قال: (فأما الحال الأولى: وهي أن يكون الغالب على ماله الحلال فالواجب عليه في خاصة نفسه أن يستغفر

(١) مجموع الفتاوى، ط. الرياض (٢٩/٣٢٠ - ٣٢١).

(٢) و(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (١١٢، ١١٣، ١١٤)، ويراجع حاشية ابن عابدين (٤/١٣٠).

(٤) بدائع الصنائع (٦/١٤٤).

الله تعالى، ويتوب اليه برد ما عليه من الحرام . . أو التصدق بهم عنهم ان لم يعرفهم . . وان كان الربا لزمه أن يتصدق بما أخذ زائداً على ما أعطى . .)

ثم قال : (وإن علم بائعه في ذلك كله ردّ عليه ما أربى فيه معه فاذا فعل هذا كله سقطت حرمة، وصحت عدالته، وبريء من الاثم، وطاب له ما بقي من ماله، وجازت مبايعته فيه وقبول هديته وأكل طعامه بإجماع من العلماء .

واختلف إذا لم يفعل ذلك في جواز معاملته، وقبول هديته، وأكل طعامه، فأجاز ابن القاسم معاملته، وأبى ذلك ابن وهب وحرّمه أصبغ . .)

ثم قال ابن رشد : (وقول ابن القاسم هو القياس، لأن الحرام قد ترتب على ذمته، فليس متعيناً في جميع ما في يده من المال بعينه شائعاً . . وأما قول أصبغ فإنه تشديد على غير قياس).

وأما الحال الثانية : وهي أن يكون الغالب على ماله الحرام فالحكم فيما يجب على صاحبه في خاصة نفسه على ما تقدم سواء .

وأما معاملته وقبول هديته فمنع من ذلك أصحابنا، قيل على وجه الكراهة - وعزى هذا القول الى ابن القاسم - وقيل على وجه التحريم إلا أن يبتاع سلعة حلالاً فلا بأس أن تشتري منه وأن تقبل منه هبة . . (١)

وقال العز بن عبد السلام : « وإن غلب الحلال بأن اختلط درهم حرام بألف درهم حلال جازت المعاملة ... » (٢) ومثله قال الزركشي (٣).

بل إن السيوطي ذكر أن الأصح عند فقهاء الشافعية - ما عدا الغزالي - أنهم لم يجرموا معاملة من أكثر ماله حرام إذا لم يعرف عينه، ولكن يكرهه، وكذا الأخذ من عطايا السلطان إذا غلب الحرام على يده كما قال في المذهب : ان المشهور فيه الكراهة، لا التحريم خلافاً للغزالي . . قال في الإحياء : (لو اختلط في البلد حرام لا ينحصر لم يجرم الشراء منه بل يجوز الأخذ منه الا أن يقترن به علامة على أنه من الحرام) (وقال : ويدخل في هذه القاعدة تفريق الصفقة، وهي أن يجمع في عقدين حرام وحلال، ويجرى في أبواب، وفيها غالباً قولان،

(١) فتاوي ابن رشد، تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، ط. دار الغرب الإسلامي (١/٦٣١-٦٤٩) ومواهب الجليل (٥/٢٧٧).

(٢) قواعد الأحكام (١/٧٢-٧٣).

(٣) المنشور في القواعد، ط. أوقاف الكويت (٢/٢٥٣).

أو وجهان أصحهما الصحة في الحلال، والثاني البطلان في الكل... ومن أمثلة ذلك في البيع أن يبيع خلا وخمرا. (١) وقال ابن المنذر: اختلفوا في مبايعة من يخالط ماله حرام، وقبول هديته وجائزته، فرخص فيه الحسن، ومكحول، والزهري والشافعي، قال الشافعي: (لا أحب ذلك، وكره ذلك طائفة...)(٢)

وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المسألة تفصيلاً حينما سئل سؤالاً لا نزال نسمعه حتى في عصرنا الحاضر، وهو: أن رجلاً نقل عن بعض السلف من الفقهاء: أنه قال: أكل الحلال متعذر لا يمكن وجوده في هذا الزمان، فقيل له: لم ذلك؟ فذكر: أن وقعة المنصورة لم تقسم الغنائم فيها، واختلطت الأموال بالمعاملات بها، فقيل له: ان الرجل يؤجر نفسه لعمل من الأعمال المباحة، ويأخذ أجرته حلال، فذكر أن الدرهم في نفسه حرام.

فأجاب - رحمه - هذا القائل... غلط مخطيء في قوله باتفاق أئمة الإسلام فإن مثل هذه المقالة كان يقولها بعض أهل البدع، وبعض أهل الفقه الفاسد، وبعض أهل الشك الفاسد، فأنكر الأئمة ذلك حتى الامام أحمد في ورعه المشهور كان ينكر مثل هذه المقالة... وقال: انظر الى هذا الخبيث يحرم أموال المسلمين.

ثم ذكر خطورة آثار هذا التصور الفاسد، منها أن بعض الناس ظنوا مادام الحرام قد أطبق الأرض، اذن لماذا البحث عن الحلال؟ فاعتبروا الحلال ما حل بأيديهم والحرام ما حرموا منه، وبعضهم اخترعوا الحكايات الكاذبة بحجة الورع.

ثم رد على هذه المقالة، وبين بأن الغالب على أموال المسلمين الحلال، ثم ذكر عدة أصول:

(أحدهما: أنه ليس كل ما اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراماً، وانما الحرام ما ثبت تحريمه بالكتاب، أو السنة، أو الاجماع، أو قياس مرجح لذلك، وما تنازع فيه العلماء رد الى هذه الأصول) ثم بين بأن حمل المسلمين على مذهب معين غلط.

ثم ذكر أصلاً آخر وهو أن خلط الحرام بالحلال لا يحرم جميع المال، - كما سبق - كما ذكر أصلاً آخر وهو أن المجهول في الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه، ولذلك اذا

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص (١٢٠-١٢١)، وحاشيتي القليوبي مع عميرة على المنهاج (٢/١٨٦).
(٢) المجموع للنووي (٩/٣٥٣)، ط. المنيرية.

لم يعلم صاحب اللقطة حل للمتقطها بعد التعريف بها، ومن هنا، فاذا لم يعلم حال ذلك المال الذي بيده بنى الأمر على الأصل، وهو الإباحة^(١).

وذكر في جواب سؤال حول التعامل مع من كان غالب أموالهم حراماً مثل المكاسين وأكلة الربا؟

فأجاب : (إذا كان الحلال هو الأغلب لم يحكم بتحريم المعاملة وان كان الحرام هو الأغلب، قيل بحل المعاملة، وقيل: بل هي محرمة، فأما التعامل بالربا فالغالب على ماله الحلال الا أن يعرف الكره من وجه آخر، وذلك أنه اذا باع ألفاً بألف ومائتين فالزيادة هي المحرمة فقط واذا كان في ماله حلال وحرام واختلط لم يحرم الحلال، بل له أن يأخذ قدر الحلال، كما لو كان المال لشريكين فاختلط مال أحدهما بهال الآخر، فانه يقسم بين الشريكين، وكذلك من اختلط بهال الحلال والحرام أخرج قدر الحرام، والباقي له^(٢).

وسئل عن الرجل يختلط ماله الحلال بالحرام؟ فأجاب: يخرج قدر الحرام بالميزان، فيدفعه الى صاحبه، وقدر الحلال له، وان لم يعرفه وتعدرت معرفته تصدق به عنه^(٣).

وقريبا من ذلك يقرره ابن القيم موضحا أن (التحريم لم يتعلق بذات الدرهم - أي الدرهم الحرام الذي اختلط بهال - وجوهره، وانما تعلق بجهة الكسب فيه، فاذا خرج نظيره من كل وجه لم يبيح لتحريم ما عداه معنى . . وهذا هو الصحيح في هذا النوع، ولا تقوم مصالح الخلق الا به)^(٤).

وعلى ضوء هذا المبدأ نرى كثيراً من أهل العلم أجازوا التعامل مع من كان في ماله حرام، ولكن غالبه حلال، ومن هنا يمكن القول باباحة التعامل في هذا النوع من الأسهم، ولكن يخرج صاحبها بقدر نسبة الحرام فيها الى الجهات الخيرية العامة، مع مراعاة الضوابط التي نذكرها في الأخير^(٥).

* ثانياً: قاعدة: يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً، وقد ذكرنا هذه القاعدة مع دليلها من السنة الصحيحة المتفق عليها^(٦).

(١) مجموع الفتاوي (٢٩/٣١١ - ٣٢٢).

(٢) مجموع الفتاوي (٢٩/٢٧٢ - ٢٧٣).

(٣) المصدر السابق (٢٩/٣٠٨).

(٤) بدائع الفوائد (٣/٢٥٧).

(٥) المراجع السابقة، وبحث الشيخ عبدالله بن سليمان ص (١٦).

(٦) المراجع السابقة، والشيخ عبدالله بن سليمان بحثه السابق.

وعلى ضوء ذلك فهذا النوع من الأسهم وان كان فيه نسبة بسيطة من الحرام لكنها جاءت تبعاً، وليست أصلاً مقصوداً بالتملك والتصرف، فإدامت أغراض الشركة مباحة، وهي أنشئت لأجل مزاولة نشاطات مباحة، غير أنها قد تدفعها السيولة أو نحوها الى ايداع بعض أموالها في البنوك الربوية، أو الاقتراض منها.

فهذا لعمل بلا شك عمل محرم يؤثم فاعله (مجلس الادارة والمدير) لكنه لا يجعل بقية الأموال والتصرفات المباحة الأخرى محرمة، وهو أيضاً عمل تباعي وليس هو الأصل الغالب الذي لأجله أنشئت الشركة.

* ثالثاً : قاعدة : للأكثر حكم الكل، وقد ذكرنا فيما سبق نصوص الفقهاء في حكم المال المختلط بالحرام، حيث إن الجمهور على أن العبرة بالأغلب - كما سبق -^(١) وقد ذكر الفقهاء لهذه القاعدة تطبيقات كثيرة في أبواب الطهارة، والعبادات، والمعاملات، واللباس - كالحرير - والصيد، والطعام، والإيمان، وغيرها^(٢).

اضافة الى قاعدة : (الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة) - كما سبق ذكرها - وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الشراء ممن في ماله شبهة لا كراهة فيه اذا وجدت الحاجة اليه^(٣).

وتنزيل هذه القاعدة على موضوعنا من حيث ان حاجة الناس الى أسهم الشركات في عالمنا الإسلامي ملحّة، فالأفراد كلهم لا يستغنون عن استثمار مدخراتهم، والدول كذلك بحاجة الى توجيه ثروات شعوبها الى استثمارات طويلة الأجل بما يعود بالخير على الجميع ولو امتنع المسلمون من شراء أسهم تلك الشركات لأدى ذلك الى أحد أمرين : أحدهما : توقف هذه المشروعات التي هي حيوية في العالم الإسلامي.

ثانيهما : غلبة غير المسلمين على هذه الشركات، وعلى إدارتها، أو على الأقل غلبة الفسقة والفجرة عليها.

لكن لو أقدم على شرائها المسلمون المخلصون لأصبحوا قادرين في المستقبل على منع تعاملها مع البنوك الربوية ولغبروا اتجاه الشركة لصالح الإسلام.

(١) المراجع السابقة، والشيخ عبدالله بن سليمان بن بحثه السابق.

(٢) يراجع : جل الأحكام للناطق، رسالة ماجستير بالأزهر، تحقيق حمد الله سيد، ص (٣٧٠-٣٨١).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٩ / ٢٤١) كما ذكر قاعدة الاعتبار بالأغلب في ماله حرام.

وهذا لا يعني أن المسؤولين القادرين في الشركة وفي غيرها على التغيير معفونون عن الائم، بل هم آثمون، لكن عامة الناس لهم الحق في شراء هذه الأسهم حسب الضوابط التي نذكرها، ولذلك لو كان المساهم قادراً على منع الشركة من إيداع بعض أموالها في الشركة لوجب عليه ذلك .

مناقشة الرأي الأول المانع من تداول هذا النوع من الأسهم .

* أولاً : أن وجود نسبة ضئيلة من الحرام في المال الحلال لا يجعله حراماً، وإنما يجب نبد المحرم فقط - كما سبق تفصيله .

* ثانياً : بخصوص الرقابة الشرعية نقول : إن المسلمين مؤتمنون على دينهم وعلى الحل والحزمة، وهم مستورون، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

(والمسلم اذا عامل معاملات يعتقد جوازها كالحيل ...) التي يفتى بها من يفتى ... جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في ذلك المال، ثم قال : (وأما المسلم المستور فلا شبهة في معاملته أصلاً، ومن ترك معاملته ورعا كان قد ابتدع في الدين بدعة ما أنزل الله بها من سلطان)^(١) .

بل ان التعامل مع الكفرة جائز فيما ليس محرماً بالاتفاق، يقول ابن تيمية :
(... وحيثند فجميع الأموال التي بأيدي المسلمين واليهود والنصاري لا يعلم بدلالة ولا امارة انها مغصوبة، أو مقبوضة لا يجوز معه معاملة القابض، فإنه يجوز معاملتهم فيها بلا ريب ولا تنازع في ذلك بين الأئمة أعلمه)^(٢) .

نعم لا شك أن معرفة الحلال والحرام ضروري لكل من يدخل في السوق حتي يحافظ على دينه، ويعلم الحلال والحرام اما بنفسه، أو عن طريق السؤال عن أهل الذكر، لكن لا ينبغي أن يصل الأمر الى الحكم بعدم جواز التعامل مع شركات المسلمين إلا مع وجود الرقابة الشرعية غير أن وجودها يعطى للشركة الأمان للمتعاملين معها ولا سيما في ظل التعقيدات المعاصرة، وكون أغلب التصرفات الجارية لا تتوفر فيها الشروط الشرعية، كما أنها أساساً تولدت في ظل أنظمة رأسمالية همها الوحيد هو الكسب والثراء دون رعاية حقوق الله تعالى وأوامره ونواهيه .

(١) مجموع الفتاوي (٢٩/٣١٩-٣٢٤) .

(٢) المصدر السابق (٢٩/٣٢٧) .

* الرأي الراجح مع ضوابطه:

الذي نرى رجحانه - والله أعلم - هو أن هذا النوع من الأسهم بالنسبة للشركات التي يمتلكها المسلمون هو ما يأتي:

* أولاً: ان مجلس الادارة، والمدير المسؤول لا يجوز لهم قطعاً مزاوله أي نشاط محرم، فلا يجوز لهم الاقتراض أو الاقتراض بفائدة، ولو فعلوا ذلك لدخلوا في الحرب التي أعلنها الله تعالى عليهم ﴿فأذنوا بحرب من الله ورسوله﴾ ولا سيما بعد ما يسر الله للمسلمين وجود بنوك اسلامية في أغلب الأماكن، أو قيامها باستثمار جميع أموالها في خيارات اسلامية كثيرة.

* ثانياً: أما مشاركة المسلمين في هذه الشركات السابقة وشراء أسهمها، والتصرف فيها ... فجائزة مادام غالب أموالها وتصرفاتها حلالاً وان كان الأحوط الابتعاد عنها بالشروط الآتية:

١- أن يقصد بشراء أسهم هذه الشركات تغييرها نحو الحلال المحض من خلال صوته في الجمعية العمومية، أو مجلس الادارة، ويذلل في سبيل ذلك ما استطاع إليه سبيلاً.

٢- أن يبذل جهده وماله لتوفير المال الحلال الطيب المحض ما أمكنه الى ذلك سبيلاً، ولا يتجه نحو ما فيه شبهة الا عند الحاجة الملحة ومصلحة المسلمين، واقتصادهم من المشاركة في التنمية والاستثمار والنهوض باقتصادهم من خلال الشركات الكبرى.

٣- أن صاحب هذه الأسهم عليه أن يراعي نسبة الفائدة التي أخذتها الشركة على الأموال المودعة لدى البنوك، ويظهر ذلك من خلال ميزانية الشركة، أو السؤال عن مسؤولي الحسابات فيها، واذا لم يمكنه ذلك اجتهد في تقديرها، ثم يصرف هذا القدر في الجهات العامة الخيرية.

٤- لا يجوز للمسلم أن يؤسس شركة تنص في نظامها الأساسي على أنها تتعامل بالربا اقراضاً واقتراضاً، ولا يجوز كذلك التعاون في تأسيسها مادامت كذلك، لأنه تعاون على الإثم والعدوان، إلا لمن يقدر على تغييرها إلى الحلال فعلاً.

* ثالثاً: أن الحكم باباحة تداول هذه الأسهم - مع هذه الضوابط - خاص بما اذا كانت الأسهم عادية، أو ممتازة لكن ليس امتيازها على أساس المال.

وأما غيرهما فسيأتي حكم كل نوع على حدة .

أما أسهم الشركات التي يمتلكها غير المسلمين ولا ينص نظامها على التعامل في الحرام فقد شدد فيها البعض أكثر^(١) ، ولكن لا أرى مانعا من التعامل فيها حسب الضوابط السابقة، وقد انتهت ندوة الأسواق المالية من الواجهة الإسلامية التي عقدت في الرباط ٢٠-٢٥ ربيع الآخر ١٤١٠ هـ إلى أن أسهم الشركات التي غرضها الأساسي حلال لكنها قد تتعامل أحيانا بالربا . فان تملكها، أو تداولها جائز نظراً لمشروعية غرضها، مع حرمة الاقتراض، أو الاقتراض الربوي، ووجوب تغيير ذلك، والانكار والاعتراض على القائم به، ويجب على المساهم عند أخذ ريع السهم التخلّص بما يظن انه يعادل ما نشأ من التعامل بالفائدة بصرفه في وجه الخير .

وكذلك ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي حيث أجازت باتفاق المشاركين شراء أسهم الشركات العاملة في البلاد الإسلامية لقصد العمل على أسلمة معاملاتها، بل اعتبروا ذلك أمراً مطلوباً، لما فيه من زيادة مجالات التزام المسلمين بأحكام الشريعة الإسلامية .
وأجازوا بالأغلبية شراء أسهم الشركات العاملة في البلاد غير الإسلامية، إذا لم يجدوا بديلاً خالصاً من الشوائب^(٢) .

والقول بالجواز ان كان نظام الشركة لا ينص على التعامل في الحرام، ومع الضوابط السابقة هو الذي يتناسب مع روح هذه الشريعة القائمة على التيسير، ورفع الحرج، ومراعاة حاجات الناس في الاستثمار، وذلك لأنه اذا وجد فيه حرام فهو نسبة ضئيلة لا تؤثر في باقي المال وكذلك يمكن التخلّص منها عن طريق اعطائها للجهات الخيرية العامة، بالإضافة الى أن محل البيع المعقود عليه في جملته أمور مباحة، وأن المشاركة في ذلك جائزة، ولم يمنع أحد من الرعييل الأول التعامل مع أهل الكتاب في الجملة، بل كان الرسول (ﷺ) والصحاب الكرام يتعاملون معهم، مع أن معاملات أهل الكتاب وأموالهم لم يكن جميعها على الشروط المطلوبة في الإسلام، فقد ترجم البخاري: باب المزارعة مع

(١) الشيخ عبدالله بن سليمان، بحثه السابق ص (٣١) حيث مع اباحته شراء الأسهم لشركات يمتلكها المسلمون حتي وان كانت تتعامل بالربا لكن غالب معاملتها وأموالها حلال، لكنه لم يميز تملك أسهم شركات يمتلكها غير مسلم إلا اذا كان قادراً فعلا على تغيير مسارها، ومنعها من مزاولة الحرام مطلقاً، وذكر أن الشيخ صالح كامل ذكر له أنه استطاع ان يحول خمسين شركة مساهمة الى الالتزام بالأحكام الشرعية من خلال مساهمته فيها، واشترطه ذلك بعدها .

(٢) الفتاوى الشرعية في الاقتصاد ، ط . مجموعة بركة سنة ١٤١١ هـ ص ١٧ .

اليهود، فقال الحافظ ابن حجر: (وأراد بهذا: الإشارة الى انه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة)^(١) كما صح أن النبي (ﷺ) اشترى من يهودي طعاماً الى أجل ورهنه درعه)^(٢) وكذلك الأمر عند الصحابة (رضي الله عنهم) حيث كان التعامل معهم سائداً في الجملة.

* حكم أسهم شركات تباع السلاح للعدو، أو شركات قررت مكاتب مقاطعة اسرائيل عدم التعامل معها.

فالحكم الخاص في التعامل مع هذه الشركات يدخل في باب السياسة الشرعية، وطاعة ولي الأمر، وفي باب سد الذرائع وباب القصود وأثرها على التصرفات^(٣) وقد نص كثير من الفقهاء على حرمة بيع العنب لمن يتخذه خمرا، والسلاح أيام الفتنة، أو لمن يقتل به مسلماً^(٤).

ولا يخفي أن مسألتنا هذه أخطر، ناهيك عن وجوب طاعة ولي الأمر المسلم العادل فيما ليس معصية.

* قاعدة لابد منها هنا:

وهي قاعدة الفرق بين الدين والعين، أي النقود والسلع حيث تتعلق الحقوق في النقود - سواء كانت ورقية أم غيرها - بالذمة، ولا تتعلق بذات النقد، بينما الحقوق في السلع تتعلق بالسلعة نفسها^(٥).

فعلى ضوء هذه القاعدة فالأعيان اذا كانت حراماً كأن كانت غصباً، أو حصل عليها عن طريق الحرام فلا يجوز لغير صاحبها التعامل فيها، لا بيعها ولا شراؤها، ولا هبتها، ولا غير ذلك إلا من كان جاهلاً فيعذر إذا لم يكن عنده تقصير، فمن سرق شيئاً معيناً لا يجوز شراؤه منه بأي حال من الأحوال، أما من سرق نقوداً فلا يجرم التعامل معه إلا إذا غلب على أمواله الحرام - كما سبق.

(١) صحيح البخاري، مع فتح الباري ز ط . السلفية (١٥/٥).

(٢) المصدر السابق (١٤٢/٥).

(٣) يراجع في تفصيل ذلك د. علي القره داغي: مبدأ الرضا في العقود، ط. دار البشائر الإسلامية ١٩٨٥. (٢/١٢١٩ - ١٢٤٣).

(٤) المغني لابن قدامة (٤/٢٤٥ - ٢٤٧).

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٣١٥) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٩/٣٢٠ - ٣٣١).

* أنواع الأسهم :

للاسهم أنواع كثيرة وأسماء مختلفة متنوعة، لذلك لا يكون الحكم دقيقاً حتي نعرف بكل نوع منها، ثم نبين حكمه مع التوجيه، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. وهذه الأنواع باعتبارها مختلفة، قد يتداخل بعضها في بعض، وقد يكون نوع واحد يعتريه عدة أحكام باعتبار حالاته المختلفة التي تحددها الشركة في نظامها الأساسي، لذلك نحاول أن نذكر كل ذلك بشيء من الإيجاز.

أ- أنواع الأسهم من حيث الحقوق : العادية والممتازة:

لا يخفي أن جميع الأسهم قيمتها متساوية، وهذا يقتضى تساويها في الحقوق والواجبات، وتكون مسؤولية المساهمين بحسب قيمة السهم، ولذلك فالأصل أن تكون الأسهم عادية لا ميزة لأحدها على الآخر، ولكن بعض القوانين تبيح إصدار أسهم ممتازة وهذه الميزة قد تكون بمنح أصحابها الأولوية في الأرباح، أو في أموال الشركة عند التصفية، أو بغير ذلك.

فحكم الأسهم العادية الجواز من حيث المبدأ الا اذا كان محلها حراماً وحينئذ لا يجوز - كما سبق تفصيلها.

وأما أسهم الامتياز فحكمها يختلف باختلاف نوعية الامتياز فيها:

١ - فاذا كان امتيازها بضمآن نسبة مثل ٥٪ من قيمة السهم، ثم يوزع باقي الأرباح على جميع الأسهم بالتساوي، أو استيفاء فائدة سنوية سواء ربحت الشركة أم لا.

فان هذا النوع لا يجوز البتة في الشريعة الإسلامية، لأنه يتضمن الربا المحرم شرعاً، ولأن هذا الشرط مخالف لمقتضى عقد الشركة في الشريعة الغراء، فمبني الشركة على المخاطرة، والمشاركة الحقيقية في الغرم والغنم على قدر الحصص، وعلى ذلك اجماع الفقهاء^(١).

٢ - واذا كان امتياز السهم باعطاء الأولوية في الأرباح، أي يعطي لصاحبه الربح، ثم ان بقي يعطي لأصحاب الأسهم العادية ... فهذا الامتياز أيضاً مخالف لمقتضى عقد الشركة، فلا يجوز.

(١) يراجع : د . الخياط : الشركات (٢/ ٢٢٤ - ٢٢٧ . ٢٢٧ . ومصادره .

٣ - وإذا كان هذا الامتياز بأن يعطي لصاحب السهم حق استعادة قيمة الأسهم بكاملها عند تصفية الشركة، ثم تعطي البقية الباقية لأصحاب الأسهم العادية، حيث قد يخسرون، وهو لا يخسر، فهذا أيضاً كسابقه لا يجوز للسبب نفسه.

٤ - وأما إذا كان إمتياز السهم يعود إلى إعطاء ضمان مالي لصاحبه دون غيره... فإن هذا الضمان مخالف لمقتضى عقد الشركة - كما سبق - .

٥ - أما إذا كان الامتياز في حدود الأصوات بأن يتنازل صاحبه عن صوته، بأن لا يكون له حق التصويت في الجمعية العمومية في مقابل أن يعطى له حق دفع قيمة أسهمه بالأقساط.

فلا أرى مانعاً من ذلك، لأنه يعود إلى القضايا الإدارية التي يتحكم فيها الاتفاق، وليس فيه أي مخالفة لنصوص الشرع، ولا لمقتضى عقد الشركة، ولا يعود هذا الامتياز إلى الجوانب المالية، وإنما أعطى له نوع من التيسير في مقابل تنازله عن صوته، وكل ذلك قد تم برضا الطرفين، ولا يتعارض هذا الرضا مع نصوص الشرع ولا مقتضى العقد، حيث يعود الأمر في ذلك إلى تنازل أحد الشركاء لأن يدير الشركة بعضهم دون الآخرين، وقد أجاز جماعة من الفقهاء استبدال أحد الشريكين بالعمل^(١).

وكذلك الأمر لو تم الاتفاق على أن يعطى لبعض الأسهم صوتان لكل سهم، فلا أرى أنه محرم شرعاً - وإن كان فيه خوف من الاستغلال - وذلك لأن هذا الامتياز ليس في نطاق الحقوق المالية، وإنما يعود إلى الجوانب الإدارية والإشراف على العمل - كما سبق - . ولكن يشترط أن يكون هذا الامتياز منصوصاً عليه في قانون الاكتتاب، وبعيداً عن الاستغلال.

وكذلك يجوز أن يكون الامتياز بإعطاء حق الأولوية في الاكتتاب بأسهم جديدة لأصحاب الأسهم القدامى بناء على أن الشركة قد انعقدت بالإيجاب والقبول، فإذا أرادوا توسيع أعمال الشركة فلهم أن يقرروا ذلك، إضافة إلى حق الشفعة^(٢).

ب - أنواع الأسهم من حيث ما يدفع (نقداً أم عيناً) :
وبهذا الاعتبار تقسم إلى قسمين :

(١) يراجع : فتح العزيز بهامش المجموع (١٠/٢٥٠ - ٤٣٧).

(٢) د. الحياط : المرجع السابق (٢/٢٢٤).

١ - أسهم نقدية ، وهي : الأسهم التي تدفع قيمتها نقداً .

٢ - وأسهم عينية ، وهي التي تدفع قيمتها من الأموال العينية .

وقد اتفق الفقهاء على جواز المشاركة بالنقود، يقول ابن رشد : (فاتفق المسلمون على أن الشركة تجوز في الصنف الواحد من العين، أعني الدنانير والدرهم، وإن كانت في الحقيقة يبعاً لا تقع فيه مناجزة، ومن شرط البيع في الذهب وفي الدراهم المناجزة، لكن الاجماع خصص هذا المعنى في الشركة)^(١) .

وأما المشاركة بالأعيان - أو كما يعبر عنه الفقه الإسلامي بالعروض أي غير النقود - فمحل خلاف بين الفقهاء على ثلاثة آراء :

* الرأي الأول : جواز الشركة بالعروض مطلقاً - أي اتفقت جنساً أو اختلفت - حيث تنعقد الشركة بقيمتها يوم عقد الشركة، وهذا مذهب مالك^(٢) وأحدى الروايتين عن أحمد، اختارها أبو بكر الخلال، وأبو الخطاب، وابن تيمية، وبه قال ابن أبي ليلى، وبه قال في المضاربة طاوس والأوزاعي، وحامد بن أبي سليمان^(٣) .

وقد استدلوا بقياس العروض على النقود، حيث أنها عند تقويمها أصبحت بمثابة النقود يقول ابن قدامة : (لأن مقصود الشركة جواز تصرفها في المالين جميعاً، وكون ربح المالين بينهما وهذا يحصل في العروض كحصوله في الأثمان . ويرجع كل واحد منهما عند المفصلة بقيمة ماله عند العقد، كما أننا جعلنا نصاب زكاتها قيمتها)^(٤) .

* الرأي الثاني : صحة الشركة بالمثلثات كالحبوب، والأدهان، ونحوها، وهذا هو الرأي الراجح عند الشافعية^(٥) وبه قال محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة^(٦)، وذلك لأن المثلث إذا اختلط بجنسه ارتفع معه التمييز فأشبهه النقدين، ولذلك اشترطوا الخلط .

وقالوا في الرد على من أجاز في العروض القيمة : (وليس المثلث كالمثقوم لأنه لا يمكن الخلط في المثقومات، وربها يتلف مال أحدهما ويبقى مال الآخر، فلا يمكن الاعتداد بتلفه عنهما، وفي المثلثات يكون التالف بعد الخلط تالفاً عنهما جميعاً، ولأن قيمتها ترتفع،

(١) بداية المجتهد ، ط . مصطفى الحلبي (٢/٢٥٢) وفتح العزيز، بهامش المجموع (١٠/٤٠٧) والمغني لابن قدامة (٥/١٦) .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/٣٤٩) .

(٣) المغني لابن قدامة (٥/١٧) ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠/٩١) .

(٤) فتح العزيز بهامش المجموع (١٠/٤٠٧-٤٠٨) .

(٥) فتح القدير (٥/١٦ ، ١٧) وحاشية ابن عابدين (٣/٣٤٠) .

وتنخفض، وربما تنقص قيمة مال أحدهما دون الآخر، وتزيد، فيؤدى الى ذهاب الربح في رأس المال، أو دخول بعض رأس المال في الربح^(١).

* الرأي الثالث : عدم صحة الشركة بالعروض مطلقاً، سواء كانت من الطرفين، أو من طرف بحيث يعطى أحدهما العَرَض، والآخر النقد، وهذا رأي أبي حنيفة وأبي يوسف^(٢) وظاهر مذهب أحمد، وكره ذلك ابن سيرين، ويحيى بن كثير، والثوري^(٣) غير أن الحنفية وصلوا الى ما وصل إليه الرأي الأول عن طريق حيلة، وهي أن يبيع كل واحد من الشريكين -مثلاً- نصف عرضه بنصف عرض الآخر، ثم عقداها مفاوضة أو عنانا، قال الحصكفي : (وهذه حيلة لصحتها بالعروض وهذا إن تساويا قيمة، وإن تفاوتوا باع صاحب الأقل بقدر ما تثبت به الشركة)^(٤).

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما يأتي :

* أولاً : أن العروض يمتنع وقوع الشركة على أعيانها، أو قيمتها، أو أثمانها، أما امتناع وقوعها على أعيانها فلأن الشركة تقتضى الرجوع عند المفاصلة برأس المال أو بمثله، وهذه العروض لا مثل لها حتي يرجع اليه، وقد تزيد قيمة جنس أحدها دون الآخر فيستوعب بذلك جميع الربح، أو جميع المال، وقد تنقص قيمته فيؤدى الى أن يشاركه الآخر في ثمن ملكه الذي ليس بربح.

وأما امتناع وقوعها على قيمتها فلأن القيمة غير متحققة فيفضى الى التنازع، وقد يقوم الشيء بأكثر من قيمته، ولأن القيمة قد تزيد في أحدهما قبل بيعه فشاركه الآخر في العين المملوكة له.

وأما امتناع وقوع الشركة على أثمان العروض فلأنها معدومة حال العقد، ولا يملكها، ولأنه ان أراد ثمنها الذي اشتراها به فقد خرج عن ملكه وصار للبائع، وإن أراد ثمنها الذي يبيعها به فانها تصير شركة معلقة على شرط وهو بيع الأعيان، وهذا لا يجوز^(٥).

(١) فتح العزيز (٤٠٧/١٠).

(٢) حاشية ابن عابدين (٣/٣٤٠).

(٣) المغني لابن قدامة (١٧/٥).

(٤) در المختار مع حاشية ابن عابدين (٣/٣٤٠).

(٥) المغني لابن قدامة (١٧/٥).

ثانياً: أن وقوع الشركة على العروض يؤدي الى ان يشترك أحد الشريكين في حصة الآخر المالك للعرض اذا ظهر ربحه قبل التصرف فيه، بمقتضى عقد الشركة، مع أن الشريك غير المالك كيف يستحق هذا الربح الذي هو زيادة فيما لا ملك له فيها ولا ضمان ولا تصرف^(١).

* المناقشة والترحيج:

يمكن أن نناقش أدلة الرأي الثاني والثالث بأنها جميعاً تنطلق من منطلق أصحابها في النظرة الى الشركة في العروض باعتبار ذاتها، ومن منطلق عدم تحقق الضمان الا بعد التصرف فيها، وكلتا النظرتين تدخل في منطق المصادرة والزام الغير بمقتضيات ومسلمات لا تعتبر مسلمة عنده.

وذلك لأن القائلين بصحة الشركة في العروض مطلقاً يقولون بأن الشركة فيها لا تتم إلا بعد تقويمها، والاتفاق على القيمة، ثم تصبح القيمة هي محل الشركة، واذا لم يتم الاتفاق على القيمة لم تنعقد، وعلى ضوء ذلك يتحقق الضمان بعد هذا التقويم، وما يحدث للعروض من زيادة أو نقصان يكون من نصيب الشركاء وحيث تطبق عليهما قاعدتا: الغرم بالغنم، (والخراج بالضمان)^(٢).

وبذلك يتضح رجحان القول الأول، وقوة مسلكه ومناطه، ولا سيما أن المخالفين لم يجدوا لأنفسهم دليلاً من الكتاب والسنة الثابتة دعم اجتهادهم، وحيث تبقى المسألة في دائرة المصالح المرسله وهي تتحقق بالقول الأول الذي يفتح باب الشركة على جميع الموجودات بضوابطها الشرعية - والله أعلم -.

ج - أنواع الأسهم من حيث الاسم وعدمه:

تقسم الأسهم بهذا الاعتبار الى ثلاثة أقسام:

١ - أسهم اسمية، وهي التي يكتب عليها اسم صاحبها، وهذا هو المطلوب حفاظاً على الحقوق، وضماناً لعدم خلط حق شخص بحق آخر، وهذا النوع تنتقل ملكيته بنقل

(١) البسيط (١١/١٦٠٠٠).

(٢) القاعدة الأخيرة حديث صحيح رواه الشافعي وأحمد وأصحاب السنن، وقال الترمذي: حسن صحيح.

انظر: مسند أحمد (٦/٤٩، ٢٠٨، ٢٣٧) وسنن أبي داود - مع عون المعبود (٩/٤١٥، ٤١٧، ٤١٨) والترمذي - مع التحفة -

(٤/٥١٧) والنسائي (٧/٢٢٣) وابن ماجه (٤/٧٥٤) وتلخيص الجبر (٣/٢٣).

قيده في سجل المساهمين الذي تحتفظ به الشركة^(١)

٢ - أسهم لحاملها، أي يصدر السهم دون ذكر الاسم، فيكون حامله هو صاحبه .

وهذا النوع لا يجوز في الفقه الإسلامي بدون خلاف - نعلمه - بين الفقهاء لمعاصرين^(٢) والسبب أن عدم كتابة اسم صاحب السهم يؤدي إلى عدم معرفة الشريك، وبالتالي إلى النزاع والخصومة، كما أنه يؤدي إلى إضاعة الحقوق، لأن أي شخص وقعت يده عليه، سواء كان عن طريق السرقة، أو الغصب، أو غير ذلك فإنه يعتبر صاحبه، وأحد الشركاء في الشركة بحكم القانون، ولا شك أن كل ما أفضى إلى النزاع والضرر ممنوع شرعاً، إضافة إلى أنه قد يصبح فاقد الأهلية حامل السهم، مع أنه لا يصح اشتراكه بنفسه^(٣) إضافة إلى أنه قد يؤدي إلى جود حصص لا نجد لها ملاكها عند تصفية الشركة، فيما لو ضاعت أو لم تقدم. وحتى من الناحية القانونية فإن القانون المصري، والسوري، والكويتي يمنع هذا النوع^(٤).

٣ - أسهم للأمر، وهي الأسهم التي يكتب عليها اسم صاحبها، ولكن تضاف عبارة (لأمر أو لأذن) وحينئذ يكون تداولها عن طريق التظهير - أي يكتب على ظهر الصك تحويله إلى آخر مع التوقيع وحينئذ يصبح الثاني مباشرة صاحبه، دون الرجوع إلى الشركة .

وهذا النوع نادر الوقوع، وكذلك نادر في التشريعات حيث لم تتناوله أكثرها^(٥).

ومن الناحية الفقهية فإن بعض الباحثين^(٦) لا يرى فيه أي مانع شرعي، وذلك لأن الشريك الأول معروف للشركة وقد أجازت له حق نقل سهمه عن طريق التظهير من خلال النظام والعقد التأسيسي للشركة (والمؤمنون عند شروطهم) ثم إن الشريك الأول يتخلى عن حقه بنقل مالية السهم إلى الثاني، وهذا النوع من انتقال الحصة إلى شريك آخر، وهو جائز شرعاً، سواء أكان بعوض كالبيع ونحوه، أم بدونه كالهبة .

(١) د. أبو زيد رضوان: الشركات التجارية في القانون المصري المقارن، ط. دار الفكر العربي (٥٣٣) والمراجع السابقة.

(٢) د. الخياط بالمرجع السابق (٢٢١/٢) ود. محمد القرى: المرجع السابق ص ١٥ وما بعدها.

(٣) د. الخياط: المرجع السابق (٢٢١/٢) والمراجع السابقة.

(٤) د. أبو زيد رضوان: المرجع السابق ص (٥٣٤).

(٥) المرجع السابق. ود. أكرم الخولي: دروس في القانون التجاري (١٦٠/٢).

(٦) د. الخياط: المرجع السابق (٢٢١/٢).

* الأسهم قبل تكوين أصول الشركة :

الأسهم اذا كانت نقدية (أي دفعت قيمتها نقداً أو مقسطة) فلا يجوز تداولها بالبيع والشراء الا بتطبيق قاعدة الصرف، (أي التقابض في المجلس مع التماثل عند اتحاد الجنس، والتقابض فقط عند اختلافه).

أما اذا تكونت الشركة كلها، أو غالبها من العينيات فيجوز حيثئذ التصرف في أسهمها مباشرة بعد تكوينها على ضوء قواعد البيع.

وبعد تكوين الشركة فاذا كانت نقودها تحولت كلها، أو غالبها الى أصول، أو يتاجر بها في العروض والسلع فان أسهمها يجوز تداولها وتملكها على ضوء الضوابط العامة للتصرفات في الفقه الاسلامي بناء على أن العبرة بالغالب، والأصل، وليس بالقليل، والتابع، - كما سبق .

وأما اذا كانت الشركة أساساً تتعامل في النقود والصيرفة فقط أو كان غالب أعمالها فانه لا بد حيثئذ من ملاحظة ضوابط الصرف في الفقه الإسلامي عند تداول أسهمها، وتملكها.

وهذا التقسيم والحكم للشركات التي تتعامل في نطاق المباحات، ولا تزاول الأعمال المحرمة كالخمر، والربا ونحوها.

وكذلك لا مانع شرعاً من بيع السهم قبل الوفاء بقيمته كاملة على ضوء القواعد السابقة من العلم بعدد الأسهم، ومقدار رأس مال الشركة، وقيمة السهم، ونحو ذلك^(١).

د - أنواع الأسهم من حيث إرجاع قيمتها:

تنقسم بهذا الاعتبار الى نوعين:

١ - أسهم رأس المال: وهي التي تبقى قيمتها الى حين التصفية النهائية فهذه الأسهم حكمها من حيث المبدأ الجواز مع ملاحظة ما ذكرناه، وسنذكره من حكم كل نوع، وهي الأصل والقاعدة في الشركات.

٢ - أسهم تمتع: وهي الأسهم التي ترد قيمتها تدريجياً، أو مرة واحدة قبل انقضاء

(١) د . صالح البقي: شركة المساهمة في النظام السعودي، ط . الصفا بمكة ص ٣٥٢.

الشركة، أو بعبارة الاقتصاديين: تستهلك قيمتها في حياة الشركة دون انتظار لانتهاء أجلها وتصفية موجوداتها، ويعتبر استهلاك السهم عملية استثنائية.

وهذا النوع في الغالب يكون في الشركات التي تكون محددة بفترة زمنية محددة ثم تفتى أصولها كشركات السفن، أو التي لا يتوقع أن تبقى عند انقضاءها أصول توزع على المساهمين، مثل شركات الامتياز للبتروك أو المعادن التي يعطى لها حق الامتياز لفترة محددة، والتزمت بأيلولة ما تملك الى الحكومة - مثلاً - وحيث تعمل على تعويض المساهمين باعادة القيمة الاسمية اليهم قبل انقضاء الشركة اضافة الى الارباح أن وجدت .

وهذه الأسهم لا تسمح بانشائها كثير من القوانين الوضعية إلا اذا كان غرض الشركة يتعلق باستغلال موارد الثروة الطبيعية أو مرفق عام ممنوح لمدة محددة، أو كانت أصولها مما يستهلك بالاستعمال، أو يزول بعد مدة معينة^(١) وهذا النوع لصاحبه حق التصويت في الجمعية العمومية، والحصول على نصيب من الأرباح، بل وموجودات الشركة ان بقيت .

وقد اختلف القانونيون في تكيف هذا الاستهلاك فبعضهم يرى أنه عبارة عن توزيع الأرباح وبعضهم يقول: انه رد لرأس المال الذي قدمه المساهمون، وثالث يقول: انه يعتبر (وفاء معجلاً) لنصيب المساهم في رأس مال الشركة^(٢) الى غير ذلك مما لا يسع المجال لطرح أدلة كل فريق ومناقشته .

وهناك تفاصيل كثيرة لأسهم التمتع في قوانين الشركات، لا نخوض فيها، وانما نبين الصور الشرعية - حسب نظرنا - لأسهم التمتع على ضوء التفصيل الآتي وهو:

١ - أن أسهم الشركة اذا جعلت كلها على هذا الشكل (أي ما يسمى بأسهم التمتع) ونص النظام الأساسي لها على هذا التفصيل، ثم مع انقضاء كل سنة يوزع ما حصلته الشركة من النقود على جميع المساهمين بالتساوي حسب الحصص، فهذا جائز لا غبار عليه، وأن ذلك يكيف شرعاً على أن ما يعطى يمثل جزءاً من الأصول، والأرباح، أو بعبارة اخرى، أن ذلك كان بمثابة تصفية جزئية مستمرة في كل سنة الى ان تنتهي، وتنتهي معها موجودات الشركة .

لكنه اذا بقي من أصول الشركة شيء يوزع على هؤلاء المساهمين حسب

(١) د. أبو زيد رضوان: المرجع السابق ص (٥٣٨) ود. أكثم الخولي: المرجع السابق (١٦٠/٢)، ود. الخياط (٢/٢٢٤) ود. محمد القرني

المرجع السابق ص (١٥).

(٢) المراجع السابقة نفسها.

حصصهم، ان كان نظامها ينص على ذلك، كما في شركات السفن ونحوها مما يبلى، أو تفتى، وأما إن كانت الشركة شركة امتياز يعود ملكية ما يتبقى من المكائن للحكومة التي منحتها الامتياز فلا مانع منها أيضاً مادام الشركاء قد أخذوا حقوقهم، ووافقوا في النظام الأساسي على اعطاء ما تبقى للحكومة بناء على أن ذلك كان وعدا بالتنازل ثم يتحقق التنازل الفعلي في الأخير، أو من باب الهبة للدولة.

والخلاصة أن المساواة بين حقوق جميع المساهمين مطلوبة لا يجوز لصاحب حقه أن يأخذ أكثر من الآخر، وأن الفقه الإسلامي لا ينظر الى الأسهم، وإنما الى المسمى والمقصد، ولذلك يعتبر ما سبق جائزاً شرعاً، سواء كان سمي بأسهم التمتع أم لا.

٢- أما اذا كانت أسهم الشركة نوعين: أسهما عادية، يبقى أصحابها ملتزمين بالتزامات الشركة، وأسهم تمتع يستهلكها أصحابها، ويتلخصون من خسارتها، فهذا لا يجوز، لأنه مخالف لمقتضى عقد الشركة من المساواة بين الجميع، واحتمال المخاطرة للجميع، فلا يجوز أن ينجو مساهمون من تحمل الخسارة حين يأخذون قيمة أسهمهم، ويتحمل الباقيون الخسارة كلها، فهذا ظلم واجحاف وضرر لا يجوز شرعاً^(١).

ويمكن أن يعوض عن هذه الفكرة بالمضاربة، وصكوك المضاربة لأجل محدد، أو أن تنشئ الشركة فرعاً خاصاً لهذا النوع من الشركات تكون جميع أسهمها أسهم تمتع.

* أنواع القيم وحكمها:

هناك ثلاث قيم للأسهم:

١- القيمة الاسمية، وهي القيمة التي تحدد للسهم عند انشاء الشركة بمعنى أن مجموع القيم الاسمية تساوي رأس مال الشركة عند انشائها.

فهذه في الواقع حصة الشريك في رأس مال الشركة، فالصك الذي سجلت عليه هذه القيمة بمثابة وثيقة لاثبات المشاركة بهذا القدر، فيجب أن يكون مطابقاً للمبلغ الذي ساهم به الشريك حقيقة في رأس المال^(٢).

وهذه المساواة مطلوبة شرعاً حتي تتحقق العدالة في توزيع الأرباح والخسائر.

(١) د. الخياط: المرجع السابق (٢/٢٢٦).

(٢) د. الخياط، المرجع السابق (٢/٢١٢) ود. محمد الحبيب الجراية: بحثه المقدم الى مجمع الفقه في دورته السادسة ص (١٧) ود. صالح بن

زابن: المرجع السابق ص (٣٥٧).

٢ - القيمة الحقيقية وهي نصيب السهم من صافي أصول الشركة بعد إعادة تقديرها وفقاً للأسعار الجارية، وبعد إعادة تقدير الخصوم، لإظهار الالتزامات الحقيقية للشركة^(١).

فالقيمة الحقيقية للسهم هي المقدار الذي يساويه من موجودات الشركة بعد ملاحظة الأرباح والخصوم، فهي بمثابة المؤشر الحقيقي لأرباح الشركة أو خسارتها، وهذا هو المطلوب فقها لمعرفة أرباح الشركة أو خسارتها.

٣ - القيمة السوقية: وهي القيمة التي يباع بها السهم، وهي ترتبط بنجاح الشركة، أو فشلها، وبحسب رأس مالها الاحتياطي، والظروف، والأزمات المالية والسياسية، وبحسب الرغبة، والدعاية ونحوها^(٢).

ومراعاة هذه القيمة، وتداول الأسهم على ضوءها لا تتعارض مع الشريعة الغراء، إذ للإنسان الحق في بيع ماله (المفرز والمشاع) حسب أسعار السوق، بل هو المطلوب.

هـ - أسهم الإصدار :

يطلق الإصدار على معنيين: أحدهما إطلاقه على نسبة محدودة محددة مثل ٥٪ مما يدفع للأسهم، تتطلبها الشركة عند تأسيسها لمصاريف الإصدار الإدارية والحكومية والدعاية ونحوها، حتى تبقى قيمة الأسهم صافية لرأس مال الشركة.

فهذه لا بأس بها، مادامت هذه النسبة مقدرة تقديراً مناسباً، ثم يودع ما يتبقى منها في احتياطي الشركة.

الثاني: إطلاقه على أسهم الإصدار، فهذه الأسهم تصدرها الشركة لزيادة رأس مالها عندما تتوسع في المشاريع، فتحتاج إلى مصادر مالية طويلة الأجل لدعم توسعاتها، وحينئذ تصدر أسهمها جديدة للاكتتاب فيها، قد تكون مساوية لقيمة الأسهم، وقد تكون أعلى، أو أقل من ذلك.

والحكم الشرعي في هذه المسألة هي أن هذه القيمة لتلك الأسهم الجديدة إن كانت مساوية لقيمة الأسهم الحقيقية أو السوقية، فهذا لا مانع منه شرعاً سواء أكانت مساوية

(١)، (٢) د. الحياط، المرجع السابق (٢/٢١٢) ود. محمد الحبيب الجراية: بحثه المقدم إلى مجمع الفقه في دورته السادسة ص (١٧)

ود. صالح بن زابن: المرجع السابق ص (٣٥٧).

لقيمة الأسهم الاسمية، أو أعلى منها، أو أقل، لأن العبرة بالواقع، وبسعر السوق، لأن الشركة قد تخسر، وقد تربح - كما لا يخفي - .

أما اذا كانت هذه القيمة أقل من القيمة الحقيقية لأسهم الشركة، فهذا لا يجوز، لأن ذلك يضر بحقوق المساهمين حيث يؤدي الى انقاص قيمة أسهمهم، أو حرمانهم من حقهم في هذا المال، وكل ما يؤدي الى ضرر بين، وحرمان من حقوق فعلية لا يجوز شرعاً تطبيقاً للقاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار) الا اذا عوضوا عن حقوقهم تعويضاً عادلاً من خلال منح أسهم جديدة بقدر حقوقهم أو دفع الفروق لهم نقداً أو مقسطاً، أو نحو ذلك. أما اذا كانت أعلى من القيمة الحقيقية فحينئذ اذا كانت تعبر عن سعرها السوقي فهذا جائز مادامت الشركة لم تستعمل أية وسيلة محرمة من الخداع والتغريب ونحوهما مما حرمه الإسلام.

* أنواع الأسهم من حيث المنح وعدمه:

تقسم الى قسمين:

١ - أسهم يدفع صاحبها قيمتها، وهذا هو الأصل والمفروض والقاعدة.

٢ - وأسهم منح: وهي الأسهم التي تمنحها الشركة للمساهمين مجاناً في حالة زيادة رأسمال الشركة على شكل ترحيل جزء من الأرباح المحتجزة، أو الاحتياطي الى رأس المال الأصلي، ويتم توزيعها حسب قدر الأسهم.

وهذا لا غبار عليه شرعاً مادام المنح يتم بالتساوي حسب الأسهم، لأن ذلك مال المساهمين، فلهم الحق في الحصول عليه بأي طريق مشروع.

* حصص التأسيس:

وهي عبارة عن نصيب مقدر من أرباح الشركة على شكل صكوك قابلة للتداول تصدرها شركات المساهمة بغير قيمة اسمية لأولئك الذين قدموا خدمات جلييلة اثناء تأسيس الشركة، مثل براءة اختراع، أو تحصيل التزامات من شخص اعتباري عام.

فهذه الصكوك تعطي لأصحابها نصيباً من أرباح الشركة، وتقبل التداول، وبذلك تتفق مع الأسهم، لكنها تختلف مع جوهرها من حيث انها تصدر بدون قيمة اسمية على

عكس الأسهم، ولا تمثل أي حصة من رأس المال، ولا تحول لأصحابها أي حق لإدارة الشركة، فضلاً عن انه يمكن إلغاؤها^(١).

يقول د. أبو زيد: لقد ظهرت حصص التأسيس لأول مرة سنة ١٨٥٨م بمناسبة تأسيس شركة (قناة السويس البحرية) كوسيلة لشراء ذمم رجال السياسة. ونتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى إليها حصص التأسيس، وما أدت إليه من نتائج بالغة السوء وققت الكثير من التشريعات منها موقف العداء، فحرمها المشروع الفرنسي في قانون الشركات الصادر سنة ١٩٦٦. كذلك فعل المشروع السوري. وتجاهله القانون العراقي والكويتي^(٢) وأقرها قانون الشركات بمصر الصادر لسنة ١٩٨١، في مادته ٣٤، وكذلك نظام الشركات في السعودية في مواد ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥.

وقد ثار جدل قانوني حول تكييف حصص التأسيس فيرى البعض أن صاحبها بمثابة الدائن، لا المساهم^(٣)، ويرى آخرون إلى أنه في مركز خاص حيث لا يعتبر دائناً، ولا شريكاً^(٤).

وحكم هذا النوع على ضوء قواعد الفقه الإسلامي غير جائز، لأن صاحب حصة التأسيس ليس شريكاً حتى باتفاق القانونيين لأنه لم يقدم حصة نقدية ولا عينية، ولا عملاً مستمراً مع أن العمل لا يجوز الاشتراك به في شركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحددة، حتى عند القانونيين^(٥).

وحصة التأسيس تكييف فقها على أن صاحبها قدم للشركة خدمة غير محددة ولا مبينة، ثم تمنحه الشركة عدة صكوك غريبة لا هي مثل الأسهم حيث ليس لصاحبها الحق في موجودات الشركة، وإنما في أرباحها، ولا هي مثل السندات، كما أن الشركة لها الحق في الغائها وإن كان بتعويض.

ولذلك فلا يمكن تكييفها على البيع أي أن الشركة تباع عدة صكوك في مقابل خدمات صاحبها لجهالة الثمن والمثمن معاً، إذ الخدمة التي قدمها ليست محددة حتى يرد عليها عقد البيع، كما أن الصك أيضاً غير محدد من حيث ما يأخذه صاحبه، لأنه مقيد

(١) د. رضوان أبو زيد: المرجع السابق ٩ (٥٥٩).

(٢) المرجع السابق ص (٥٥٩ - ٥٦٠).

(٣) د. كامل ملش: الشركات ص (٢٦٨).

(٤) د. علي حسن يونس: الشركات ص (٥٤٦).

(٥) د. علي يونس: المرجع السابق ص (٥٤٦).

بنسبة الربح الذي هو معدوم عند العقد، أو مجهول يظهر في المستقبل .
كذلك لا يمكن تكييفها على عقد الاجارة لأن مقدار الأجرة المتمثلة في الصك مجهول
لا يعلم قدره ، ولا على عقد الجعالة لنفس السبب السابق، ولا هبة، لأن طبيعتها أنها في
مقابل عمل، والهبة بعوض يشترط فيها ما يشترط في البيع كمبدأ عام^(١) .
اضافة الى أن فتح هذا الباب سيؤدى الى فتح أبواب المجاملات والمحاباة على
مصراعيها، وحتى معظم القانونيين قد هاجموا هجومياً عنيفاً، وكشفوا عن عوارها،
وعيوبها، وأخطائها، وبينوا نتائجها السلبية جدا، فطالبوا بإلغائها^(٢) .
ويمكن أن تستعاض هذه الفكرة بفكرة المكافأة النقدية أو العينية لهؤلاء الذين قدموا
خدمات فعلية، أو براءة اختراع، كما يمكن تحويل قيمة هذه المكافأة بعد تحديدها بأسهم
عادية تتساوى معها في جميع الحقوق والالتزامات^(٣) .
هذا ما أردنا بيانه حول أحكام الأسهم سائلين الله عز وجل أن يجعل أعمالنا كلها
خالصة لوجهه الكريم وأن يعصمنا من الخطأ في القول والعمل . وهو مولانا فنعم المولى
ونعم النصير .

(١) د . صالح بن زابن ، المرجع السابق ص (٣٨١) ود . الخياط (٢/٢٣) .
(٢) المصادر القانونية السابقة .
(٣) المراجع الفقهية السابقة .